



الأمم المتحدة

الاسكوا
ESCWA

موجز السياسات | المشاركة في عمليات السياسات العامة

سبل جديدة للمشاركة العامة في المنطقة العربية بعد الحراك الشعبي

العدد 3

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

المشاركة في الحياة العامة بعد الحراك في المنطقة العربية: سبل جديدة

ويتيح تشجيع المشاركة الشاملة للمواطنين امتلاك زمام عمليات التنمية الوطنية، ويغذي فيهم حس المسؤولية والدافع إلى المساهمة الهادفة. وينص إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية لعام 1986 على أن التنمية القائمة على المشاركة هي حق أساسي من حقوق الإنسان، لأن للناس الحق في المشاركة في تحديد البرامج الإنمائية التي تؤثر على حياتهم وفي تصميمها وتنفيذها.

وكانت التعاريف المفاهيمية للتنمية بالمشاركة ومقاييسها موضوع بحث معمق في مجموعة متنوعة من المنشورات الصادرة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). ويتضمن هذا البحث تحليلاً موجزاً للأشكال الجديدة للمشاركة، التي ابتكرها المواطنون في أعقاب الحراك الشعبي في عدد من البلدان العربية. والهدف من هذا التحليل تسليط الضوء على التجارب الناجحة والتحديات التي تطرحها أشكال المشاركة العامة التي نشأت في الآونة الأخيرة؛ واقتراح السبل التي يمكن للحكومات والمجتمع المدني اعتمادها بهدف العمل معاً لخدمة المواطنين والنهوض بالعدالة الاجتماعية. ويخلص التحليل إلى أن المشاركة المدنية والتنمية بالمشاركة هما من أسس العدالة الاجتماعية، إذ يتيحان توجيه خيارات السياسات العامة بأراء الجميع وقضاياهم.

عندما بدأ الحراك الشعبي في المنطقة العربية في عام 2010، كانت المشاركة الجماهيرية الكثيفة في الاحتجاجات الحاشدة والمبادرات غير التقليدية مفاجأة كبيرة لمجموعة من الأنظمة الحاكمة. وكانت أنظمة عديدة، قبل هذا الحراك، تعمل بعقد اجتماعي ضمني يعد المواطنين بالأمن والرعاية الاجتماعية

منذ الحراك الشعبي في عدد من البلدان العربية، تؤدي الحكومات وهيئات المجتمع المدني أدواراً أساسية ومترابطة في تيسير المشاركة الفعلية والبناء للمواطنين في الحياة السياسية. وتتناول هذه الورقة هذا التطور، وكذلك مسار المشاركة المدنية قبل الحراك وفي أعقابه. وتدل تجارب عدد كبير من بلدان المنطقة على ظهور قنوات جديدة للمشاركة، وتبين فعالية هذه السبل، وطبيعة التحديات التي تواجهها.

تعريف المشاركة المدنية والتنمية بالمشاركة

يقصد بالتنمية بالمشاركة تشجيع جميع الأفراد في مجتمع معين أو منظمة معينة على المشاركة في رسم مستقبلهم. وهذا يعني أن تركز البرامج العامة على حاجات يحددها المجتمع المحلي بنفسه. ومشاريع التنمية بالمشاركة تضم جميع أفراد المجتمع المحلي، حيث يشاركون في كل مرحلة من مراحل المشروع، بدءاً بتحديد المشكلة التي يهدف المشروع إلى معالجتها، انتقالاتاً إلى تصميمه وتنفيذه ورصده وتقييمه. وإشراك أفراد المجتمعات النامية في العملية الإنمائية يساعد في تمكينهم من المساهمة بكفاءة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفي ضمان الشفافية والفعالية في توزيع الموارد. ومن أجل تهيئة بيئة تدعم المشاركة الشاملة للجميع، يتعين على الجهات الفاعلة في الحكومة والمجتمع المدني أن تضمن الشفافية والحرية في تبادل المعلومات والآراء.

قيود مشددة على الأحزاب المعارضة، في ظل استمرار السياسات الاقتصادية بتجاهل الفئات الأشد فقراً. وهذه الظروف أثارت لدى شرائح واسعة من المواطنين سخطاً إزاء السياسات التي تلت الحراك، ووضعت الحكومات الجديدة في مرمى الجماعات المستبعدة والمتطرفة الساخطة.

تحديات المشاركة في المنطقة العربية

اصطدمت المشاركة الشعبية والمدنية في أعقاب الحراك الشعبي بالتحديات نفسها في معظم البلدان العربية. ومع أن هذه التحديات كانت قائمة بالفعل قبل اندلاع الاضطرابات، أدت التعبئة الجماهيرية في عام 2011 إلى فضح قصور الأجهزة السياسية والاجتماعية. وفي ليبيا ومصر واليمن، حاولت الحكومات الانتقالية المتعاقبة السماح بمستوى جديد من المشاركة المدنية وإيجاد بيئة سياسية مشجعة للجميع. ففي تونس، أُجري حوار وطني استمر على مدى ثلاث سنوات، وأثمر حكومة ائتلافية ودستور وطني حظي بتأييد المواطنين والأحزاب والمنظمات من مختلف الانتماءات السياسية. وتزخر تجارب هذه الدول والجهات الحكومية والمدنية التي نشأت في كنفها في السنوات الأخيرة بالدروس المفيدة في تطوير الممارسات الأكثر شمولاً وكفاءة.

منظمات المجتمع المدني في ظل الظروف المتغيرة

كانت منظمات المجتمع المدني من الجهات الفاعلة الهامة في الحياة السياسية الانتقالية في أعقاب الحراك الشعبي العربي. ويضطلع المجتمع المدني بدور هام في توليد الأفكار وتشجيع الحوار ومساءلة النظام الحاكم بشأن عملية الإصلاح، وذلك في عدد كبير من المجالات. فقد بدأت حركتا ستة أبريل وكلنا خالد سعيد الشعبيتان في مصر على صفحات الفيسبوك قبل اندلاع الثورة، وسرعان ما تحولتا إلى محفلين دائمين يزخران بالحياة ويهدفان إلى تيسير المناقشات العامة وتنسيق العمل المدني. وتطورت حركة خالد سعيد من صفحة على الفيسبوك أنشئت كمجرد ردة فعل على جريمة وطنية، إلى عنصر فاعل في التعبئة السياسية الجماهيرية والمبادرات المدنية المستمرة والهادفة إلى الإصلاح. وأثناء الاضطرابات وبعد انتهائها، عززت منظمات المجتمع المدني وجودها، وغيّرت بعض آليات عملها لتحسين قدرتها على مواكبة البيئة السياسية المتغيرة.

مقابل تسليمهم بشرعية الدولة وعدم التدخل في الشؤون العامة. ولم تكن تعتبر نفسها ملزمة بتنفيذ أية إصلاحات سياسية، أو بالإصغاء لصوت المواطنين. غير أن سقوط النظام الحاكم في كل من تونس وليبيا ومصر واليمن فتح المجال واسعاً أمام المشاركة السياسية. فانتشرت الأحزاب السياسية حالما أُتيحت للناس فرصة لتنسيق التحرك السياسي وإعلاء صوتهم في العملية الديمقراطية الوليدة. وفي تلك الفترة أيضاً، شهدت المنطقة زيادة غير مسبوقة في عدد المنظمات غير الحكومية. وهذه الكيانات السياسية، التي نشأت معظمها للضغط على الأنظمة الاستبدادية ودفعها إلى التنحي، تطوّرت أثناء الحراك وعقبه لتعنى بقضايا سياسية واجتماعية واقتصادية بقيت لفترة طويلة طيَّ الإهمال. وبموازاة انتشار الأدوات التقليدية للمشاركة في الحياة السياسية، مثل الأحزاب السياسية والحركات العمالية والمشاركة في الانتخابات، ابتكر المواطنون سبلاً جديدة للمشاركة في الحياة السياسية، من خلال الحركات الشبابية، ومبادرات دعم حقوق المرأة، ومواقع التواصل الاجتماعي، والمظاهرات، والفنون.

وساهمت هذه الفضاءات السياسية، التي نشأت خلال الحراك الشعبي أو أعيد إحيائها بعد أن ضاقت لسنوات عديدة، في المناقشات حول مستقبل الدول التي عمّها الحراك، وسمحت لشرائح واسعة من المواطنين بالمشاركة في الحوارات الوطنية والعمليات الانتقالية. ومع ذلك، لا تزال شرائح كبيرة من المجتمع تعاني من التهميش، نتيجة لسعي الحكومات الانتقالية إلى إقصائها عن عملية صنع القرار. ففي حالة مصر مثلاً، تشير منظمة هيومن رايتس ووتش إلى أن أكثر من 1 000 محتجّ قد قُتلوا، وسُجن 16 000 آخرين، معظمهم من مؤيدي الإخوان المسلمين والناشطين الليبراليين، بعد الإطاحة بالرئيس السابق محمد مرسي على يد العسكر في 3 تموز/يوليو 2013. وأفاد تقرير أصدرته هذه المنظمة مؤخراً بأنّ العديد من هؤلاء المحتجين الذين قُتلوا أو احتجزوا كانوا يمارسون حقهم في حرية التعبير والتجمع بطرق سلمية. وهذا الاستبعاد، الذي مورس في ظل تحديات اقتصادية أفرزها عدم الاستقرار، زاد من تهميش الفقراء والمحرومين، وعمّق القصور في تقديم الخدمات العامة، وقلل من حظوظ الديمقراطية الفعلية. وخضعت ساحات الاحتجاجات الشعبية في أنحاء مختلفة في المنطقة، مثل ساحة التحرير وساحة التغيير، لمراقبة صارمة، وفُرضت

تونس، يبحث عن سبل للمشاركة، لكنهنّ لسن على علم بأي من السبل الجديدة والمختلفة عن الاتصال بالهيئات الحكومية. وهنّ لا يتوقعن من الحكومة تقديم حلول ناجعة لقضاياهنّ. وتدلل ردود المشاركات على أنّ تطور منظمات المجتمع المدني والعمليات الديمقراطية ليس في حد ذاته كافياً لضمان الوصول إلى سبل المشاركة أو اعتمادها. فلكي يصل الجميع على قدم المساواة إلى هذه القنوات، يجب أن تتوفر للمواطنين معلومات عن منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والهيئات الحكومية العاملة في مناطقهم، وحول القوانين المحلية والوطنية والعمليات السياسية؛ وبرامج المسؤولين المنتخبين. وينبغي أن تتاح للمواطنين فرص المشاركة في كل ما يؤثر على حياتهم من البرامج الحكومية وبرامج منظمات المجتمع المدني، والتجاوب معها.

تهيئة الفضاءات اللازمة للمشاركة الديمقراطية

يبقى استمرار الحكومات في إسكات الرأي العام المعارض من أكبر التحديات التي تحول دون تطوير المجتمع المدني ودون مشاركة العموم في الحياة العامة. وليست حرية التعبير والتجمع من حقوق الإنسان الأساسية المنصوص عليها في إعلان حقوق الإنسان فحسب، بل أيضاً من الركائز الأساسية لأي مجتمع ديمقراطي. فعندما تجرّم الأنظمة الحاكمة المنظمات غير التابعة للحكومة وتقيّد الحوار الناقد، تنتزع من المواطنين القدرة على المشاركة في القرارات التي تحدد مسار حياتهم. ونتيجة لذلك، تدفع هذه الأنظمة كثيراً من معارضيهما إلى التعبير عن سخطهم في الخفية، الأمر الذي يهدّد بدفعهم إلى أتون التطرف والعنف. فقد طبّقت في مصر في الآونة الأخيرة قوانين تحظر حركات الاحتجاج، وتفرض إجراءات صارمة لقمع الآراء السياسية المعارضة. وقد حدا ذلك ببعض الفئات إلى تغيير شعارها من «سلميتنا أقوى من الرصاص» إلى «سلميتنا أقوى مع الرصاص». ولا تزال البيئة القانونية مبهمة حيال منظمات المجتمع المدني المحلية والأجنبية في مصر، وغير مرحّبة بها. وبات على الكيانات السياسية المختلفة أن تواجه التغيّر الجذري في الأجواء السياسية الذي يرافق تغيّر النظام الحاكم. فقد يتعرض عمل منظمات المجتمع المدني لحظر أو لقيود تبرّر بذرائع لا تعدّ ولا تحصى، منها تهديد السيادة الوطنية، أو المشاركة في أنشطة الأحزاب السياسية، أو الإخلال بالنظام العام أو السلوك العام.

تستحق تونس كل ثناء على جهودها الرامية إلى إدراج شتى أشكال المشاركة الشاملة في عملية الانتقال السياسي منذ سقوط نظام زين العابدين بن علي. ساعدت منظمات المجتمع المدني الملتزمة والأحزاب السياسية القوية على إجراء حوار وطني حقيقي تكلّل بالتصديق على الدستور الجديد الذي حظي بتأييد واسع النطاق. في 26 كانون الثاني/يناير 2014. ويشير ذلك إلى قدرة التونسيين على استيعاب التنوع واحتضانه ضمن آليات ومؤسسات سياسية فاعلة.

المشاركة ذات القاعدة العريضة

بالرغم من المؤشرات الإيجابية، لا تزال عوائق عديدة تحول دون المشاركة الواسعة النطاق، منها:

- الخوف من الانتقام بسبب المشاركة؛
- قلة الموارد؛
- النقص في المعلومات حول منظمات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، والبرامج الحكومية؛
- التضليل الإعلامي بشأن القنوات الرسمية للمشاركة؛
- خيبات الأمل المستمرة من الأنظمة التي كانت وما زالت غير عادلة؛
- استمرار استبعاد المرأة من فضاءات السياسة.

وفي دراسة استقصائية موسّعة أجرتها غابرييلا بوروفسكي وأسماء بن يحيى بعد الانتفاضة في تونس، وقابلتا فيها عدداً كبيراً من المواطنين، تبين أنّ معظم المجيبين، لا سيما الشباب، لديهم اهتمام بالسياسة، ولكنهم يفتقرون إلى المستوى المطلوب من الوعي السياسي. ومع أنّ معظمهم سمعوا عن مؤسسات أو شخصيات سياسية معيّنة، لم يستطيعوا إعطاء تفاصيل بشأن ما يعرفونه. وتبين أيضاً أنّ معظم المجيبين غير ملمين بالقوانين أو بالهيئات الرسمية القائمة. ولم ترَ المشاركات في الدراسة أي جدوى من الاتصال بالممثلين السياسيين لحل قضايا المجتمع الذي يعيش فيه، ولا في المساهمة في المناقشات السياسية العامة. ولم تتمكن أية مجيبة على الأسئلة من تسمية السيدات من نواب منطقتها، وبالكاد تمكنت بعض النساء من ذكر اسم منظمات تونسية تُعنى بقضايا المرأة. وترى بوروفسكي وبن يحيى أنّ الشباب، لا سيما في المناطق النائية في

تدابير وعمليات إنمائية متميزة في مختلف البلدان، وذلك حسبما تقتضيه الظروف في كل بلد. ومع ذلك، يمكن استقاء الدروس من مجموعة من الممارسات والمبادرات التي أثبتت جدواها في توسيع نطاق المشاركة المدنية وتمكين المواطنين من المشاركة في وضع السياسات العامة وتحقيق التنمية الاجتماعية.

الحكومات

أثناء الحراك الشعبي وفي الفترة التي تلتها مباشرة، كانت معظم البلدان العربية تفتقر إلى الآليات المؤسسية اللازمة لإشراك العموم بفعالية في عمليات صنع القرار. أما الآن، وبعد انتشار قنوات المشاركة التي طالب بها المحتجون، فأصبح لزاماً على الحكومات أن تتكيف مع المناخات السياسية الناشئة، وإلا، فستزيد من استياء المواطنين. فإذا ما اعتمدت الحكومات تشريعات تشجع النقاش السياسي الحقيقي والحر، فسيؤدي ذلك إلى وضع حد للفساد وتحقيق عدالة العملية الانتخابية. وعلى الحكومات أيضاً أن تدعم إنشاء الأحزاب السياسية وأن تسعى إلى تطوير قنوات فعالة لتعزيز التمثيل الشعبي والتعبير عن الآراء. وعندما لا تتوفر أية قناة ذات طابع مؤسسي للتعبير عن الآراء السياسية، أو إذا تعذر أو مُنع الوصول إليها في حال توفرها، وعندما يُعتبر تعاطي المواطن العادي بالسياسة جريمة يُعاقب عليها، قد يلجأ المواطنون إلى العنف لإسماع صوتهم لدى الحكومة. ويمكن للحكومات درء خطر الإقصاء الاجتماعي ومعالجته، من خلال إشراك المزيد من الجهات غير الحكومية في النقاش بشأن السياسات، وتنويع مواضيع الحوار وآلياته، وتشجيع العمل مع المجتمع المدني. وهذا العمل قادر على بناء الثقة في العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة، ودرء خطر النزاعات والحد من الفوارق بين المجتمعات المحلية.

وبالإضافة إلى تطوير قنوات مؤسسية للمشاركة، يجب التعاون مع منظمات المجتمع المدني، لأنه يتيح للحكومات أن تطلع عن كثب على قضايا جميع المواطنين بهدف إيجاد الحلول اللازمة. ويكتسب التعاون الحقيقي مع المجموعات الشبابية والمبادرات الداعمة لحقوق المرأة والحركات العمالية أهمية خاصة، نظراً إلى أن هذه الجماعات تمثل قطاعات كبيرة من السكان قد تكون عرضة للتهميش في السياق العام. ومع أن كل جهد تبذله الحكومات للتعاون مع هذه المجموعات

وهذه البيئة المليئة بالمحظورات تقيد حرية وتنوع الجهات الفاعلة غير الحكومية، وتحد من كفاءة مشاركتها في الخطاب العام، وتضعف إمكانات تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية وتيسير الحوار بين المواطنين والحكومة.

إشراك الفئات المهمشة

تحتضن المبادرات التي يتخذها الشباب والنساء في مصر جميع التوجهات السياسية والقضايا الاجتماعية. وهي كانت ولا تزال تتأثر بالعوائق والانتكاسات التي تعاني منها منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية الأخرى. وقد اضطلعت المنظمات التي قادتها المرأة أو الشباب في جميع أنحاء المنطقة بدور أساسي في تحديد مسار الحراك الشعبي. وقد ساعدت المشاركة الفعلية لهذه المنظمات المتنوعة في الحياة المدنية والسياسية، بالرغم من المطالب المتباينة داخلها وفيما بينها، في الإطاحة بالأنظمة القديمة وتحديد ملامح البيئة الناشئة. وشكلت حركات الشباب والحركات النسائية قوة دافعة وراء تحركات المجتمع المدني ووضع السياسات الانتخابية وإطلاق المناقشات العامة. ومع أن الشباب كانوا يشاركون في الحياة السياسية قبل اندلاع الاضطرابات، بلغت مشاركتهم مستوى لم يسبق له مثيل في أعقابها. فقبل الثورة في مصر وبعدها، أثرت الجماعات التي تكوّن معظمها من الشباب على الرأي العام، وابتكرت أنواعاً جديدة من آليات المشاركة المدنية. ومن أهم هذه الحركات الشبابية حركة 6 أبريل، وكلنا خالد سعيد، وكفاية، والحركة الشعبية للتغيير الديمقراطي، وتمرد، وحرّاس التحرير. وسرعان ما أصبحت هذه القوى الشبابية مكوناً هاماً في المجتمع يجب ألا تقلل من شأنه أنظمة ما بعد الحراك. واحتجاجاً على الاحتجاز غير القانوني للناشطين الشباب، رفضت مجموعة من الحركات الشبابية لقاء الرئيس الحالي ووزير الدفاع عبد الفتاح السيسي، الذي اعترف بأن الوصول إلى الشباب قد يكون من أصعب المهام التي تنتظره في مرحلة انتقاله من قائد للجيش إلى رئيس للدولة.

نحو تعزيز المشاركة المدنية في المنطقة العربية

ما من نموذج موحد لمنظمات المجتمع المدني الناجحة أو الحكومات الفعّالة. ولكل بلد مناخه السياسي الخاص وتركيبته الاجتماعية الفريدة. ويستدعي هذا الواقع تطبيق

وقد شارك في أول انتخابات أجريت بعد الحراك الشعبي في مصر أكثر من 60 حزباً؛ وفي تونس أكثر من مائة حزب؛ وفي ليبيا أكثر من 142 حزباً. غير أن وجود معظم هذه الأحزاب لم يتخط حدود ورق السجلات الحكومية. فهي لم تكون أيّ قواعد، ولا تملك التمويل اللازم للتوعية العامة وتقديم مساهمة حقيقية في الخطاب السياسي. والإقصاء التاريخي للمواطنين من عملية صنع السياسات يثقل الأحزاب بأعباء إضافية بينما هي تحاول تقديم مقترحات بشأن السياسة العامة.

وعندما تصل الأحزاب إلى السلطة، عليها أن تثبت نضجاً ورسالة. فإذا ما مدت الأحزاب الحاكمة يدها للجماعات المعارضة من أجل تشكيل التحالفات معها وإيجاد بيئة للحكم لا تستبعد أحداً ويشارك فيها الجميع من مختلف الأطياف السياسية، فسيمكّننا ذلك من الحصول على دعم واسع النطاق بعد الانتخابات. ويُعتبر حزب النهضة في تونس مثلاً يحتذى في هذا الصدد، إذ نجح في تشكيل حكومة حيادية تتولى زمام الأمور حتى إجراء الانتخابات المقبلة. ووفّر الخروج الطوعي لهذا الحزب من السلطة خطوة توفيقية هامة، سمحت له بالمشاركة في الانتخابات وهو يتمتع بشرعية مضاعفة نتيجة تغليب استقرار تونس على المصلحة الحزبية. وعلى الصعيد العالمي، يُعتبر حزب المؤتمر الوطني الهندي نموذجاً يحتذى به، لأنه ركز على تشكيل تحالفات تتخطى نطاق التكتلات السياسية التقليدية، وحشد دعم الشبكات المحلية والأحزاب الصغيرة والفئات المختلفة في المجتمع، الأمر الذي سمح له بتلبية احتياجات الشعب بشكل مباشر وبالتالي في تعزيز مصداقيته.

الجهات الفاعلة في المجتمع المدني

يمكن تعزيز دور المجتمع المدني ليتمكّن من معالجة القضايا ذات الأولوية للمواطنين ونقل شواغلهم إلى الحكومات. وقد قمعت بعض الأنظمة الاستبدادية العربية قبل الحراك الشعبي منظمات المجتمع المدني، وقوّضت إمكانية إيجاد بيئة سليمة ومتنوعة تصلح لنموها. وكانت الشبكات الواسعة من هيئات المجتمع المدني في دول عديدة كيانات حديثة نشأت بعد الحراك لا تاريخ لها في العمل السياسي. وفي ظل هذه الظروف، لا بد من أن تسمح مجموعات المجتمع المدني للمواطنين بالمشاركة في تحديد تركيبها

ومع أن كل جهد تبذله الحكومات للتعاون مع هذه المجموعات والمبادرات ومع أي هيئات أو حركات مؤثرة في الرأي العام جديرة بالثناء، تبقى المشاركة على المستوى السطحي، وغير كافية.

والمبادرات ومع أي هيئات أو حركات مؤثرة في الرأي العام جديرة بالثناء، تبقى المشاركة على المستوى السطحي، وغير كافية. فهذه المنظمات لا تسعى فقط إلى الجلوس إلى طاولة النقاش حول السياسات العامة، بل تتطلع إلى رؤية تغيير حقيقي في القضايا التي تهمها. ومن غير المجدي أن تستمر في استبعاد هذه الجهات ولا في تجاهل أصواتها.

الأحزاب السياسية

الأحزاب السياسية هي مكوّن أساسي من مكونات المجتمع المدني، وقناة لإيصال آراء هذا المجتمع وتطلّعاته وإدراجها في الخطاب العام، ولضمان تمثيل وجهات النظر المختلفة. وبهدف تعزيز دور الأحزاب السياسية في إشراك الجمهور في الحياة السياسية، على هذه الأحزاب اتخاذ التدابير التالية:

- وضع برامج مفصلة وواضحة لتنفيذ منهاج عملها؛
- تحديد منهاج عملها بالتشاور مع جميع مكوّناتها؛
- التصدي للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الملحة للمجتمع؛
- الامتناع عن تناول القضايا العقائدية والعمل من أجلها؛
- التركيز على قضايا مثل إيجاد فرص العمل، ودعم الاقتصاد، وتحقيق المساواة أمام القانون، ومكافحة الفساد، وضمان تمثيل سياسي أكثر إنصافاً وأوسع نطاقاً؛
- الحد من التركيز على شخصية الفرد القيادي، والتركيز عوضاً عن ذلك على المبادئ والقضايا؛
- إنشاء شبكات ذات قواعد شعبية؛
- البحث عن سبل لتنويع مصادر التمويل.

مع ذلك، فانتشار الأحزاب السياسية ليس في حد ذاته مؤشراً على تحسّن التمثيل السياسي الحقيقي.

تجارب في مكافحة الفساد من مختلف أنحاء العالم

تعمل هيئة الشفافية الدولية في عدد من البلدان في جميع أنحاء العالم لوضع برامج مبتكرة تنصدي للفساد. من دون إلقاء اللوم على أي من الأطراف، وذلك تجنباً للتسبب بالانقسامات في المجتمع. وتتضمن هذه البرامج برامج إذاعية لمكافحة الفساد في البرازيل هدفها التوعية العامة؛ وإنشاء مرصد وطني للفساد في المغرب لتحسين إمكانية حصول الجمهور على المعلومات بشأن الفساد والتصرف بها؛ وعرض برامج تلفزيونية قصيرة في النيجر لتثقيف المواطنين حول الفساد وعواقبه. وهذه الأدوات المستخدمة لمكافحة الفساد هي ردود مبتكرة وبسيطة على مشكلة الفساد المتفشية والمتجذرة في العديد من بلدان المنطقة.

عقبة كبيرة تحول دون مشاركة من تتوجّه إليهم هذه المنظمات في الحياة العامة. ويرى العديد من المواطنين أنه لو كان الوصول إلى هذه المنظمات أسهل، ولو كانت تملك موارد أكثر أو تبذل جهوداً أكبر لزيادة مناصريها، فلكان اهتمامهم بالمشاركة فيها أكبر. وللاستجابة لهذه الطلبات، ينبغي أن تسعى منظمات المجتمع المدني جاهدة لتوسيع شبكة المشاركين فيها. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق استخدام التكنولوجيات الجديدة للتعريف بأنشطتها، وتحسين إمكانية الوصول إليها، ومن خلال التعاون مع فئات أخرى في المجتمع المدني لمعالجة احتياجات المجتمعات المختلفة بمزيد من الكفاءة. وبالرغم من أنّ مواطنين كثيراً كانوا يعترضون بقوة على أداء النظام السابق، اختلفت رؤيتهم لبلدهم إلى حد بعيد بعد سقوط النظام. ولا يمكن إدراج هذه الرؤى المختلفة ضمن حكومة وطنية موحدة تمثل فيها جميع الأطياف ما لم تُبذل جهود جديّة ومتضافرة لإشراك جميع هذه الفئات في العملية الديمقراطية. ولتحقيق ذلك، ينبغي أن تنجح الحكومات الوطنية في إقناع جميع الأطراف بالمكاسب التي تعود على الجميع من جرّاء الاستثمار في النظام السياسي الجديد.

ومكوّناتها من خلال اعتماد نهج المشاركة «من القاعدة إلى الرأس»، لأنه يعزز إمكانية انخراطهم في مجتمعهم المحلي، وفي الحياة العامة على نطاق أوسع. ويستدعي ذلك بناء القدرات والتمكين في سياق التنمية الاجتماعية، بهدف توطيد التزام المواطنين ببرامج إنمائية كان لهم دور في وضعها.

وعلى منظمات المجتمع المدني في المنطقة أن تكفل احترام الممارسات الديمقراطية في داخلها، وذلك على جميع المستويات. فمكافحة الفساد داخل هذه المنظمات كفيلة بتسهيل توسيع نطاق المشاركة، وتوفير مثال يحتذى في التعاون المثمر بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني الأخرى. و لرفع مستوى المشاركة، على مجموعات المجتمع المدني أن تتوجه إلى مختلف مكونات المجتمع، لا سيما في المناطق المحرومة، للتوعية بقضايا السياسات التي تؤثر على حياة الناس، وإتاحة فرص للمشاركة في تحديد معالم الخطاب السياسي أو العمل الاجتماعي. وقد خلصت دراسة أجرتها بوروفسكي وبن يحيى حول المناطق الريفية في تونس في عام 2012، على سبيل المثال، إلى أن قلة المعرفة بمنظمات المجتمع المدني تززع الثقة بأنشطتها، وتفرض

كلمة شكر

أعدت هذه الورقة جيد لانسنج، المتدربة في شعبة التنمية الاجتماعية. وهي تتوجه بشكر خاص إلى أسامة صفا، رئيس قسم العدالة الاجتماعية والمشاركة في الشعبة؛ ودينا تنير، مسؤولة الشؤون الاجتماعية. وقد أشرف كل منهما على إعداد هذه الورقة، وقدمتا الإرشادات الهامة والمشورة الفنية البناءة والتشجيع، مقدّمين بذلك مساهمة قيّمة في صياغتها وكتابتها. وتودّ جيد أيضاً التعبير عن امتنانها لرانيا الجزائري وفيفيان بضعان وفيريديانا غارسيا اللواتي راجعن الورقة، وقدمن ملاحظات قيمة في جميع مراحل إعداد الورقة وصياغتها.

المراجع

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (2010). حول التنمية الاجتماعية بالمشاركة. متاح على العنوان <http://pdwa.escwa.org.lb/page.php?Id=26>

الإسكوا (2013). مجموعة مواد إعلامية عن المؤشرات الفعالة لقياس مشاركة المجتمع المدني في الشؤون العامة. E/ESCWA/SDD/2013/Technical Paper.6

مروان المعشر (2013). الطريق نحو أحزاب سياسية مستدامة في العالم العربي، 13 تشرين الثاني/نوفمبر. متاح على العنوان <http://carnegieendowment.org/2013/11/13/الطريق-نحو-أحزاب-سياسية-مستدامة-في-العالم-العربي>

مصطفى هاشم (2013). التضيق على الشباب المصري قد يؤدي لانفجار، مجلة صدى، 6 آذار/مارس 2014. متاح على العنوان <http://carnegieendowment.org/sada/2014/03/06/التضيق-على-الشباب-المصري-قد-يؤدي-لانفجار>

هيومن رايتس ووتش (2014). مصر، إخفاق في استيفاء شروط المعونة الأمريكية، 4 أبريل/نيسان. متاح على العنوان <http://www.hrw.org/ar/news/2014/04/03-2>

Borovsky, Gabriella, and Asma Ben Yahia (2012). *Women's Political Participation in Tunisia After the Revolution: Findings from Focus Groups in Tunisia*. Washington, D.C.: National Democratic Institute.

Füle, Stephen (2012). Egypt: success of transformation depends also on active civil society. Statement to the European Commission. Brussels, 13 November. Available from http://europa.eu/rapid/press-release_SPEECH-12-813_en.htm.

International Center for Not-for-Profit Law (2013). NGO law monitor: Egypt. *International Journal of Not-for-Profit Law*, 8 May. Available from <http://www.icnl.org/research/monitor/egypt.pdf>.

Transparency International (2002). *Corruption Fighters' Tool Kit: Civil Society Experiences and Emerging Strategies*. Berlin.

The National (2014). Why Tunisia has been an Arab Spring success story, 4 February 2014. Available from <http://www.thenational.ae/thenationalconversation/comment/why-tunisia-has-been-an-arab-spring-success-story>.

سبل جديدة للمشاركة العامة في المنطقة العربية بعد الحراك الشعبي

بيت الأمم المتحدة
ص.ب. 11-8575
ساحة رياض الصلح 1107-2812
بيروت، لبنان

T. +961 1 981 301

F. +961 1 981 510

www.escwa.un.org

Copyright © ESCWA 2014

Printed at ESCWA, Beirut

E/ESCWA/SDD/2014/Brief.3
United Nations Publication

14-00166 - September 2014